عن نوايا لا يجب ان تكون قائمة في مثل هذا المناخ الذي نتفاوض فيه». ومرة أخرى، أدّى التدخل الاميركي الى اتفاق على استئناف المفاوضات في الاول من آب (اغسطس) ١٩٨٠. لكن أزمة القدس تصاعدت بسرعة عندما أقرّ الكنيست، على عجل وبشكل نهائي، في أواخر تموز (يوليو) القانون الذي رفضته مصر، حيث طلبت تأجيل وصول الوفدين، الاسرائيلي والاميركي، للقاهرة الى حين تسليم رسالتي السادات لكارتر وبيغن وتلقي ردّاً اسرائيلياً واضحاً(١٤). وتضمّنت رسالة السادات الى بيغن، لأول مرة، فكرة «ابقاء وظائف المدينة موحّدة مع ضمان حرية الحركة والعبادة فيها»، لكن مع التأكيد على رفض القانون الجديد، وعلى ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الفلسطينية، وان الحقوق التاريخية والقانونية للعرب والمسلمين في القدس لا بدّ ان تحترم(١٥). وأدّى رد بيغن السلبي بل والمستفز على رسالة السادات الى اصرار الاخير على تعليق المفاوضات، التي لم يمكن الاتفاق على استئنافها الاّ بعد عام كامل في آب (اغسطس) ١٩٨١. وبذلك كانت قضية القدس وراء أطول توقف لتلك المفاوضات، التي لم تحرز أي تقدّم في حل الخلاف حول هذه القضية. وكان أكثر ما أمكن تحقيقه هو استعداد اسرائيلي مبدئي لبحث فكرة مشاركة فلسطينيي القدس العربية في انتخابات الحكم الذاتي، وهي الفكرة التي أيدتها الولايات المتحدة الاميركية في الوقت الذي كانت تسعى لارجاء التفاوض حول مستقبل المدينة الى المرحلة النهائية حتى لا تتسبب في انهيار الحكم الذاتي برمّته(١٦). وحتى فكرة مشاركة سكان القدس الشرقية العرب في الانتخابات لم يكن سهلاً الحصول على التزام من المفاوض الاسرائيلي بها. فقد كان مدركاً ان القبول بها يضعف حجته في المطالبة بالسيادة على القدس، لكنه كان يشعر، في الوقت عينه، بأن هذا القبول لا يقوّض الحجة كلياً، خاصة اذا اقترع سكان القدس العرب في مدينة أخرى مجاورة مثل بيت لحم أو رام الله(١٧).

هـ ـ قضية المستوطنات: ركّز الموقف المصري، في خلال المفاوضات، على وقف بناء أي مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية، أكثر ممّا عنى بوضع المستوطنات في هذه الفترة. فبالرغم من ان هذا الموقف انطلق، في أحد أسسه الواضحة، من عدم مشروعية المستوطنات القائمة، فقد قبل ارجاء مناقشة مصيرها الى مرحلة المفاوضات النهائية، مع التأكيد على ان هذه المفاوضات ينبغي ان تسفر عن تفكيك جميع المستوطنات، وعلى ان توضع خلال المرحلة الانتقالية تحت اشراف سلطة الحكم الذاتي(١٨). والواضح، ان مصر لم تشعر بالحاح يدفع للانتهاء من بحث مشكلة المستوطنات خلال مفاوضات الحكم الذاتي لعاملين: أولهما، ان عددها، في ذلك الوقت، لم يكن كبيراً بالمقارنة مع الوقت الراهن، فقد كانت هناك ٤٧ مستوطنة، فقط، في الضفة الفلسطينية، منها ٢١ مستوطنة في وادي الاردن، حيث كان البناء يتم حتى خروج حزب العمل من الحكم العام ١٩٧٧ في اطار مشروع «آلون». ولذلك ركّزت أكثر على وقف التوسّع الاستيطاني الذي كان بدأ بتولّي تكتل الليكود الحكم. وثانيهما، ان عدد المستوطنين لم يكن تجاوز ١١ ألفاً بالضفة وألفين في قطاع غزة. وهذا وضع يختلف كثيراً عمّا آل اليه الآن، حيث تجاوز عددهم المئة ألف دون حساب القدس الشرقية. ولاحظ التقرير المصري، في ذلك الوقت، ان اسرائيل فشلت في تدعيم الاستيطان البشري بالاراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها تواجه مشكلة مرتبطة بأزمة الهجرة اليهودية عموماً. ولذلك كانت مستعدة لقبول استمرار الوضع الذي كان قائماً وقت المفاوضات، في مقابل التزام اسرائيلي بوقف الاستيطان الجديد، بحيث يحال موضوع مصير المستوطنات الى مفاوضات الوضع النهائي(١٩). لكن تجدر الاشارة، هنا، الى ارتباط اقتراح السادات بتزويد اسرائيل بمياه النيل بموضوع المستوطنات. فقد استهدف ذلك الاقتراح توفير امكانات بناء مستوطنات في النقب